آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال

(١١)

اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية

تأليف

الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي

ت (٧٤٤)

تحقيق

سامي بن محمد بن جاد الله

إشراف

بكر بن عبد الله أبو زيد

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

راجع هذا الجزء

سليمان بن عبدالله العمير

جديع بن محمد الجديع

مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية

SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

حقوق الطبـــع محفوظة
لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ

دار علم الفوائد
للنشر والتوزيع
مكة المكرمة ص.ب ٢٩٢٨
هـــاتف ٥٥٠٥٢٠٥ فـــاكس ٥٥٤٢٢٠٩

الصف والإخراج دار علم الفوائد للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا جزء جمع فيه الحافظ ابن عبدالهادي جملة من اختيارات وأقوال شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في فنون متنوعة (التفسير[1]، الحديث[2]، الفقه ـ وهو الغالب[3] ـ، وغيرها[4])، ومن كتب وفتاوى متفرقة.

ولم يرتبها الحافظ ابن عبدالهادي ترتيبًا واضحًا، وهذا يحتمل أحد أمرين:

الأول: أن يكون هذا الجزء لبنة لمشروع كان يعزم الحافظ ابن عبدالهادي القيام به، وهو جمع اختيارات شيخ الإسلام مرتبة على الأبواب، فيكون هذا الجزء مسودة لذلك.

والثاني: أن يكون دوَّن هذه المختارات لاستذكارها وتقريبها.

والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

---

(١) وعدد مسائله: (١٣)، وهي: (٩٦، ١٠٠، ١٢٣ ـ ١٣٣).

(٢) وعدد مسائله: (٨)، وهي: (٩٣، ٩٤، ٩٥، ١١٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١).

(٣) بقية المسائل التي لم يسبق ذكرها هي فقهية، وعددها (١٣١).

(٤) انظر: (رقم: ١٢٢)، ويوجد في أثناء مسائل التفسير بحوث نحوية أيضًا.

اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية:

يعدُّ الإمام ابن تيمية من أبرز العلماء المحققين في الفقه، ومع ذلك لا يعرف أنه ألف كتابًا مستقلاً على الأبواب الفقهية، فما سبب ذلك؟

قال الحافظ عمر بن علي البزار (المتوفى سنة: ٧٤٩) في كتابه «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية»: (ولقد أكثر رضي الله عنه التصنيف في الأصول فضلا عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمست منه تأليف نصٍّ في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته، ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، ومن[1] قلد المسلم فيها أحد العلماء المقلَّدين جاز له العمل بقوله مالم يتيقن خطأه... الخ)[2] ا.هـ.

ولكن وفق الله جل وعلا ـ وله الحمد ـ طلاب الإمام وأهل العلم لحفظ تركته الفقهية، وكان ذلك على وجوه:

١ ـ جمع فتاويه المتفرقة، ومن ذلك «الفتاوى المصرية» الشهيرة.

٢ ـ ذكر اختياراته في الكتب، كما نراه في كتب ابن القيم (ت: ٧٥١) وابن مفلح (ت: ٧٦٣) من تلامذة الشيخ، وفي كتب الحافظ ابن رجب (ت: ٧٩٥) وغيره من أهل العلم.

٣ ـ جمع اختياراته في مؤلف مستقل، والمعروف من ذلك أربعة أعمال:

---

(١) كذا بالأصل، ولعل صوابها: (متى).

(٢) نبهني على هذا الموضع فضيلة الشيخ/ بكر أبو زيد، جزاه الله خيرًا.

(١) جزء الحافظ ابن عبدالهادي (ت: ٧٤٤) هذا، ولعله أول عمل على هذا النحو، وعدد مسائله الفقهية: (١٣١) مسألة كما سبق.

(٢) جزء برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن أبي بكر الزرعي ثم الدمشقي، الشهير بـ«ابن ابن قيم الجوزية» (ت: ٧٦٧)، وقد طبع مرات، آخرها سنة (١٤١٣) بتحقيق وشرح/ أحمد موافي، باسم: «المسائل الفقهية من اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية» عن «دار الصفا» بالقاهرة.

وحوى (٩٨) مسألة، قسمها المؤلف إلى أربعة أقسام، هي:

١ ـ مسائل مستغربة لندرة القائل بها.

٢ ـ ما هو خارج عن مذاهب الأئمة الأربعة، ولكن الخلاف فيه محكي.

٣ ـ ما هو خارج عن مذهب أحمد، لكن قال به غيره من الأئمة.

٤ ـ ما اختاره مما هو مخالف للمشهور في مذهب أحمد.

وقال عنه الشيخ/ بكر أبو زيد: «هي رسالة محررة»[١].

(٣) كتاب أبي الحسن علي بن محمَّد بن علي البعلي، المعروف بـ«ابن اللحام» (ت: ٨٠٣)، وطبع مرات كثيرة، من آخرها سنة (١٤١٨)، بتحقيق/ أحمد الخليل، باسم: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» عن «دار العاصمة» بالرياض.

وقال ابن المبرد في «الجوهر المنضد»: (ص: ١١٤) في ترجمة

---

(١) «ابن قيم الجوزية حياته وآثاره»: (ص: ٢٣).

ابن مفلح: (كان معظما لشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية ينقل اختياراته في كتبه كثيرًا، وغالب ما ذكره أبو الحسن اللحام في «اختياراته» فإنه من «الفروع») ا.هـ.

وهو أشهر وأوسع ما كتب في ذلك، لكنه لم يستوعب اختيارات الشيخ كما قاله المرداوي في مقدمة «الإنصاف»: (١/ ٢٠).

(٤) «نظم ما انفرد به شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأئمة الأربعة» للشيخ سليمان بن سحمان (ت: ١٣٤٩)، وهو في «ديوانه»: (ص: ٥٢٠).

عناية ابن عبدالهادي بمؤلفات ابن تيمية واختياراته:

الناظر في كتب الحافظ ابن عبدالهادي يلحظ عنايته الكبيرة بكتب شيخه، وتمثلت تلك العناية في جانبين:

الأول: جمعها ومطالعتها وحصر أسمائها، ومن قرأ كلامه في ذكر مصنفات شيخ الإسلام ـ في كتابه المفرد في ترجمة الشيخ «العقود الدرية» ـ ظهر له عنايته الفائقة بكتب الشيخ، ومعرفته بنسخها ومضامينها وعلاقة بعضها ببعض، ووجد كلامه عنها كلام من خبر تلك الكتب، وإليك بعض كلامه في ذلك:

قال في «العقود الدرية»: (ص: ٤١): (كتاب «درء تعارض العقل والنقل» في أربع مجلدات كبار، وبعض النسخ به في أكثر من أربع مجلدات، كتاب حافل عظيم المقدار، رد الشيخ فيه على الفلاسفة والمتكلمين، وله كتاب في نحو مجلد أجاب فيه عما أورده كمال الدين بن الشريشي[1] على هذا الكتاب) ا.هـ

---

(١) كذا بالأصل، وصوابه: (الشَّرِيسي)، انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير: (١٤/ ٩١).

وقال أيضًا: (ص: ٤٤): (كتاب «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» في ست مجلدات، وبعض النسخ منه في أكثر من ذلك، وهو كتاب جليل المقدار معدوم النظير، كشف الشيخ فيه أسرار الجهمية وهتك أستارهم، ولو رحل طالب العلم لأجل تحصيله إلى الصين ما ضاعت رحلته)ا.هـ

وقال أيضًا: (ص: ٤٥): (كتاب «جواب الاعتراضات المصرية على الحموية» في أربع مجلدات، وبعض النسخ منه في أقل، وهو كتاب عزيز الفوائد، سهل التناول.

ومنها كتاب الرد على النصارى، سماه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» في مجلدين، وبعض النسخ منه في ثلاث مجلدات، وبعضها في أكثر، وكذلك كثير من كتبه الكبار تختلف النسخ بها، وهذا الكتاب من أجل الكتب وأكثرها فوائد، ويشتمل على تثبيت النبوات وتقريرها بالبراهين النيرة الواضحة، وعلى تفسير آي كثير من القرآن، وعلى غير ذلك من المهمات)ا.هـ

وقال أيضًا ـ بعد انتهائه من سرد جملة كبيرة من مؤلفات الشيخ ـ: (ص: ٨٠): (وسأجتهد ـ إن شاء الله تعالى ـ في ضبط ما يمكنني من ضبط مؤلفاته في موضع آخر غير هذا، وأبين ما صنفه منها بمصر، وما ألفه منها بدمشق، وما جمعه وهو في السجن، وأرتبه ترتيبًا حسنًا غير هذا الترتيب، بعون الله تعالى وقوته ومشيئته)ا.هـ

وكان رحمه الله ـ وحق له ـ محتفيًا بكتب شيخه كما تراه في أماكن متفرقة من مصنفاته، فقال في «العقود الدرية»: (ص: ٤٢): (ولا أعلم أحدًا من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع،

ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريبًا من ذلك)ا.هـ وذكر نحو هذه العبارة في كتابه «طبقات علماء الحديث»: (٤/ ٢٩٠) تحت ترجمة الشيخ، وقال فيه: (٤/ ١٢١) ـ تحت ترجمة ابن الجوزي ـ: (لا أعلم أحدًا صنف أكثر من ابن الجوزي إلا شيخنا الإمام الرباني أبا العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني رضي الله عنه)ا.هـ

الثاني: الانتخاب منها والنقل عنها، وربما كان ذلك في أجزاء مفردة ـ كما في «رسالة لطيفة» وهذا الجزء ـ وأكثره في مصنفاته المختلفة، وهو شيء كثير يصعب حصره الآن، ولكن أذكر بعض الأمثلة له، قال رحمه الله في «تنقيح التحقيق»: (ق: ٣١٩/ ب) لما ذكر مسألة الجد والإخوة: (واعلم أن لشيخنا العلامة أبو العباس في هذه المسألة مصنفًا جليلاً، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه، ثم إني بعد أن كتبت هذا الكلام بمدة جمعت الآثار الواردة في هذه المسألة، وذكرت ما جاء عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الاختلاف فيها في عدة كراريس، ثم حكيت كلام شيخنا بحروفه في آخر ذلك)ا.هـ

وانظر المسائل: (١، ٢٣، ٢٥) من «تنقيح التحقيق» أيضًا.

ومما تحسن الإشارة إليه أن الحافظ ابن عبدالهادي ربما نقل نصًّا طويلاً من كلام شيخ الإسلام في صفحات، فيأتي بعض الباحثين فينظر في وسط ذلك الكلام فيتوهم أنه لابن عبدالهادي، وربما نقلوه منسوبًا إليه، وإنما هو مما نقله عن شيخ الإسلام.

ومن ذلك نصوص كثيرة في «الصارم المنكي» نقلها من كتب شيخ الإسلام: (انظر: ص: ٤١ـ ٥٤، ٦٤ـ ٦٧، ١٠٣ـ ١١٥، ١٥١ـ ١٩٧، ١٩٩ـ ٢٢٠، وغيرها).

بقي أن أشير إلى أن الحافظ ابن عبدالهادي قد ذكر في كتابه «العقود الدرية» عشرين مسألة من اختيارات الشيخ التي خالف فيها أئمة المذاهب الأربعة، أو خالف المشهور من أقوالهم (ص: ٣٣٨ ـ ٣٤٠)[١].

توثيق نسبة الجزء:

جاء على طرة النسخة ما نصه: (جزء يشتمل على فروع، جمع الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمَّد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي ـ رحمة الله عليه ـ، اختيار شيخ الإسلام ـ رضي الله عنه ـ)ا.هـ

وجاء في بداية الفصل الثاني من هذا الجزء العبارة التالية: (قال شيخنا الحافظ ابن عبدالهادي ـ رحمة الله عليه ـ . . . إلخ)ا.هـ

ومما يؤكد صحة هذه النسبة: ما سبق ذكره من عناية الحافظ ابن عبدالهادي بمؤلفات واختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، لكن لماذا لم يُذكر هذا الجزء في المصادر المترجمة لابن عبدالهادي التي وصلتنا؟

الجواب عن هذا من وجوه:

١ـ أن هذه المصادر لم تستقص جميع مؤلفاته ـ رحمه الله ـ، فقد قال الحافظ ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» ـ بعد أن سرد جملة كبيرة من مؤلفات ابن عبدالهادي ـ (٤/ ٤٣٩): (وله رد على ابن طاهر وابن دحية وغيرهما، وتعاليق كثيرة في الفقه وأصوله، والحديث، **ومنتخبات في أنواع العلم**)ا.هـ

وقال ابن قاضي شهبة في ترجمة ابن عبدالهادي من «تاريخه» (٢/ ٣٩٦ ـ الجزء الأول من المخطوط) ـ بعد أن ذكر طائفة من كتبه ـ: (وله مصنفات أخر كثيرة سردناها في أصل هذا التاريخ في

---

(١) ذكر منها خمس مسائل في هذا الجزء، وأرقامها: (٣، ١٣، ١٠٤، ١١٥، ١٢٠).

نحو ورقتين) ا. هـ.

وعدم استقصاء مؤلفات المترجَم هذا هو الغالب على كتب التراجم، وإنما يحرص على الاستقصاء من أفرد عَلَمًا من الأعلام بمصنف مستقل، والحافظ ابن عبدالهادي من المكثرين من التأليف، حتى قال ابن المبرد في «الجوهر المنضد»: (ص: ٥٥) تحت ترجمة عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي (أخي صاحب الجزء): (له كتاب في أسماء مصنفات أخيه شمس الدين)ا. هـ.

٢ـ أن هناك أثرًا آخر من آثار ابن عبدالهادي وصلنا ولم تذكره مصادر ترجمته، وهو ما طبع باسم: «رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة»، وقد جاء في صدرها ما يلي: (رأيت بخط الحافظ شمس الدين محمَّد بن عبدالهادي ـ رحمه الله تعالى ـ في أثناء كلام له، قال:

(فصل

قال شيخنا في أثناء كلامه في الرد على الرافضي. . . إلخ)ا. هـ.

فأفادنا هذا النص فائدتين: أولاهما: اتجاه عناية الحافظ ابن عبدالهادي إلى الانتخاب من كتب شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية. وثانيتهما: أن هذا الجزء الذي طبع باسم «رسالة لطيفة» قد كان في الأصل في أثناء كلام للحافظ ابن عبدالهادي، فلم لا يكون هذا المنتخب الذي بين أيدينا أصله جزء آخر من ذلك الكلام؟ الله أعلم.

٣ـ ليس هناك في هذا الجزء ما يدفع نسبته لابن عبدالهادي، بل في تضاعيفه ما يؤكد أنه له، فكثيرًا ما يطلق المنتخِب لقب «شيخنا» على شيخ الإسلام ابن تيمية.

وبكل حال فليس في هذا الجزء ما ينسب لابن عبدالهادي سوى

الجمع والانتخاب ونسبة ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية، وقد ثبت بتتبع أكثر نصوصه أنها من كلام شيخ الإسلام واختياراته من خلال مصادر أخرى، وأما النصوص التي لم أقف عليها في مصادر أخرى فنَفَس شيخ الإسلام يفوح منها.

وصف النسخة الخطية:

اعتمدت في إخراج هذا الجزء على نسخة خطية وحيدة، محفوظة في «دار الكتب الظاهرية» بدمشق، وقد حصلت على نسخة مصورة منها من مصورتها المحفوظة في «قسم المخطوطات بجامعة الإمام» بالرياض، تحت الرقم: (١٨٦٣/ف).

وعدد أوراق النسخة: (٥٤)، ولم يكتب عليها تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها، كما لم أر فيها ما يدل على أصلها الذي نسخت منه، ولا ما يفيد مقابلتها عليه أو على غيره، بل حال النسخة يشهد بأنها لم تقابل ولم تصحح كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وجاء على طرة النسخة التوقيفة التالية: (وقف أحمد بن يحيى النجدي، المحل: مدرسة أبي عمر في الصالحية)ا.هـ، وجاء على الورقة الأولى منها: (طالعه جميعه مالكه أحمد بن يحيى بن عطوة، ولله الحمد والمنة)ا.هـ

وهذا يفيد أنها نُسخت قبل القرن العاشر أو في أوائله، لأن الشيخ ابن عطوة توفي سنة (٩٤٨)، وهو من علماء نجد المشاهير، وترجم له غير واحد، وأوفى من ترجم له: الشيخ عبدالله البسام في كتابه الفريد «علماء نجد...»: (١/ ٥٤٤ـ ٥٥٢)، ومما ذكر في ترجمته قوله: (وحصَّل المترجَم كتبًا كثيرة جدا، وعند خروجه [من

الشام] إلى نجد وقف الكثير منها على «مدرسة أبي عمر». . . . وفي إحدى سفراتي إلى دمشق زرت المكتبة الظاهرية، ودخلت «خزانة المخطوطات»، فوجدت الكثير منها من كتب المترجَم التي وقفها، ومكتوب عليها هذه العبارة: «وقف أحمد بن يحيى النجدي، المحل: مدرسة أبي عمر بالصالحية»)ا.هـ

والنسخة خطها مقروء، لكنها ـ مع الأسف الشديد ـ غير جيدة، فهي مليئة بالتصحيف والتحريف، والسقط والتكرار، وهذا يؤكد ما ذكرت آنفًا من أنها لم تقابل.

لذا كان مما لا بد منه تتبع ما نقل في الجزء من اختيارات وأقوال الشيخ في فتاويه ومصنفاته التي وصلتنا، وقد منَّ الله تعالى بالوقوف على أكثر ذلك إما نصا أو معنى، وقد عزوت ذلك في الحواشي، فإن كان نص الكلام موجودًا في مصدر آخر أكتفي بالإحالة عليه، وأما إن كان فيه بعض الاختلاف فأصدِّر الإحالة بكلمة: (انظر)، فإن أهملت العزو فذلك علامة على عدم وقوفي عليه.

وأما تصحيح الأخطاء التي في النسخة فله حالان:

الأول: ما كان في النصوص التي وقفت عليها في مصادر أخرى، فأصححها منها، وأنبه على ذلك في الحاشية.

والثاني: ما كان فيما لم أقف عليه في مصدر آخر، فإن كان تصحيفًا أثبت ما أرى أنه الصواب بين معقوفتين، وأنبه في الحاشية على الذي بالأصل، وأما إذا ظهر لي أن في الكلام سقطًا، فأجتهد في استدراك الساقط، وأضعه بين معقوفتين، ولكثرة ذلك تركت التنبيه عليه في الحاشية اكتفاءً بهذا التنويه، فكل ما كان بين معقوفتين ولم

أعلق عليه فهو مما اجتهدت في استدراكه، والله الموفق للصواب.

اسم الجزء:

ليس هناك اسم واضح لهذا الجزء، والذي يبدو أن الحافظ ابن عبدالهادي لم يسمه، وجميع الأسماء التي أطلقت عليه هي من تصرف الناسخ والملاك، وهي لا تعبر عن مضمونه، ومن تلك الأسماء التي أطلقت عليه:

١ـ (فروع لعبدالهادي المقدسي الحنبلي) وبهذا الاسم ورد في «فهرس مخطوطات جامعة الإمام»، وهذا فضلاً عن كونه لا يعبر عن مضمون الجزء فيه خطأ في ذكر اسم المنتخِب.

٢ـ ومنها: (فتاوى محمد بن عبد الهادي المقدسي) وهذا هو الاسم الذي ورد في «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ المجاميع» لياسين السواس: (٢/ ١٠٢)، وهو مخالف تمامًا لمضمون الجزء.

٣ـ ومنها: (جزء يشتمل على فروع، جمع الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمَّد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي رحمة الله عليه، اختيار شيخ الإسلام رضي الله عنه)، وهو العنوان المثبت على طرة الجزء، وهذا وإن كان أقرب الأسماء إلى مضمون الجزء إلا أنه لا يفي بالغرض.

لذا اجتهدت في اختيار اسم أرجو أن يكون مناسبًا لمضمون الجزء، وهو: «**المنتخب من أقوال واختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية**»، واستفدت في ذلك من كلمة الحافظ ابن رجب السالفة: (وله... منتخبات في أنواع العلم)ا.هـ

ثم بعد ذلك أشار علي عدد من الإخوة بتعديل الاسم لطوله، كما أشار

فضيلة الشيخ/ بكر أبوزيد، بتسميته «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية»، وهو مقارب لما جاء على النسخة الخطية، فكانت تسميته بذلك، والله الموفق.

وفي ختام هذه المقدمة أتوجه بالشكر للإخوة الأفاضل الذين تفضلوا بقراءة الجزء قبل طبعه، والذين أفدت من ملحوظاتهم، فجزاهم الله خيرًا.

وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا العمل، وأن يغفر لي ولوالدي ولمشايخي وللمسلمين، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمَّد الأمين، وآله وصحبه والتابعين.

وكتب

سامي بن محمَّد بن جاد الله

١٤٢١/٦/٢٤[1]

الرياض

---

(١) ثم أعدت النظر فيه في شهر ذي القعدة، من سنة ١٤٢٢، وكان قد صدر في هذه الفترة مجموع بعنوان «المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية»، جمع وتحقيق: الشيخ/ هشام بن إسماعيل الصيني، ومجموع آخر بعنوان «جامع المسائل» جمع وتحقيق: الشيخ/ محمد عزير شمس، وقد حوى هٰذان المجموعان كتبًا وفتاوى لشيخ الإسلام تنشر لأول مرة، فأعدت النظر في المواضع التي كنت لم أقف عليها، فوجدت عدة مواضع منها مذكورة في هٰذين المجموعين، فأثبت العزو إليهما، والحمد لله على توفيقه.

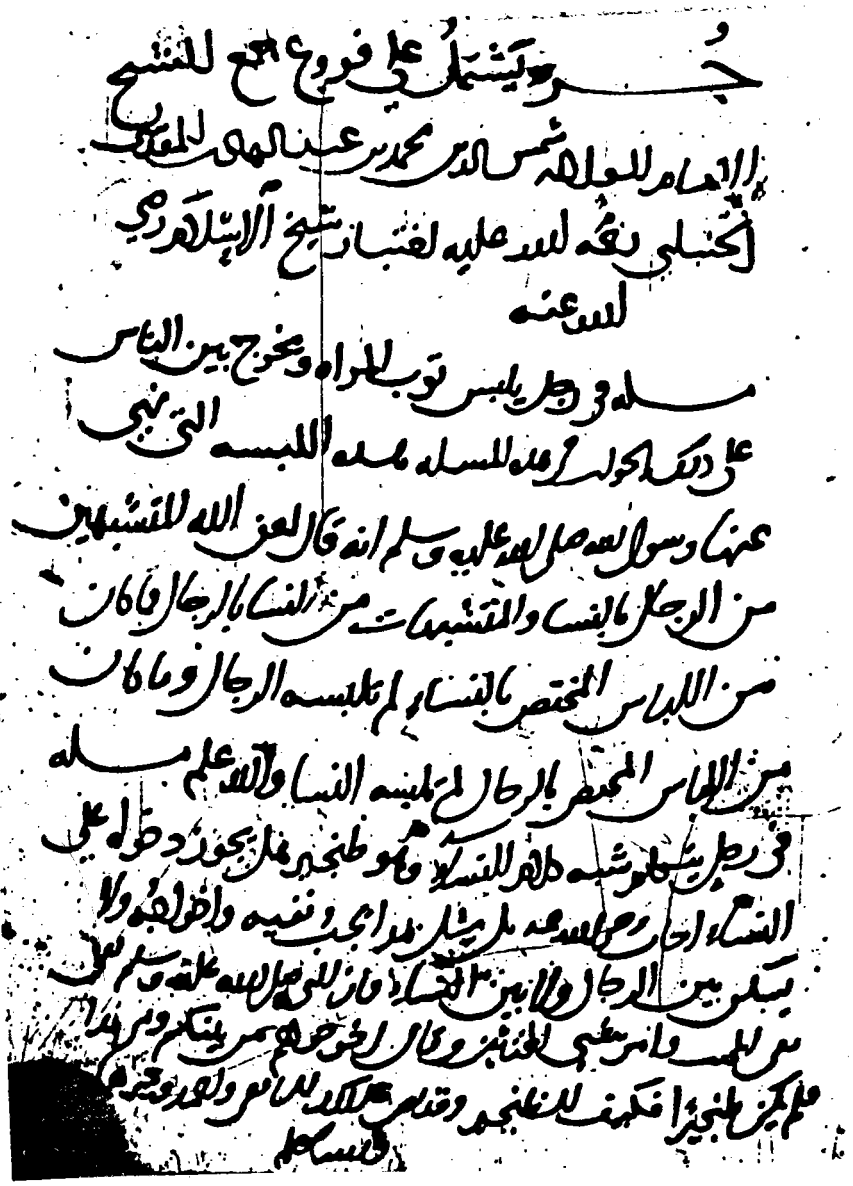

نموذج من النسخ الخطية: صورة من الورقة التي كتب عليها العنوان

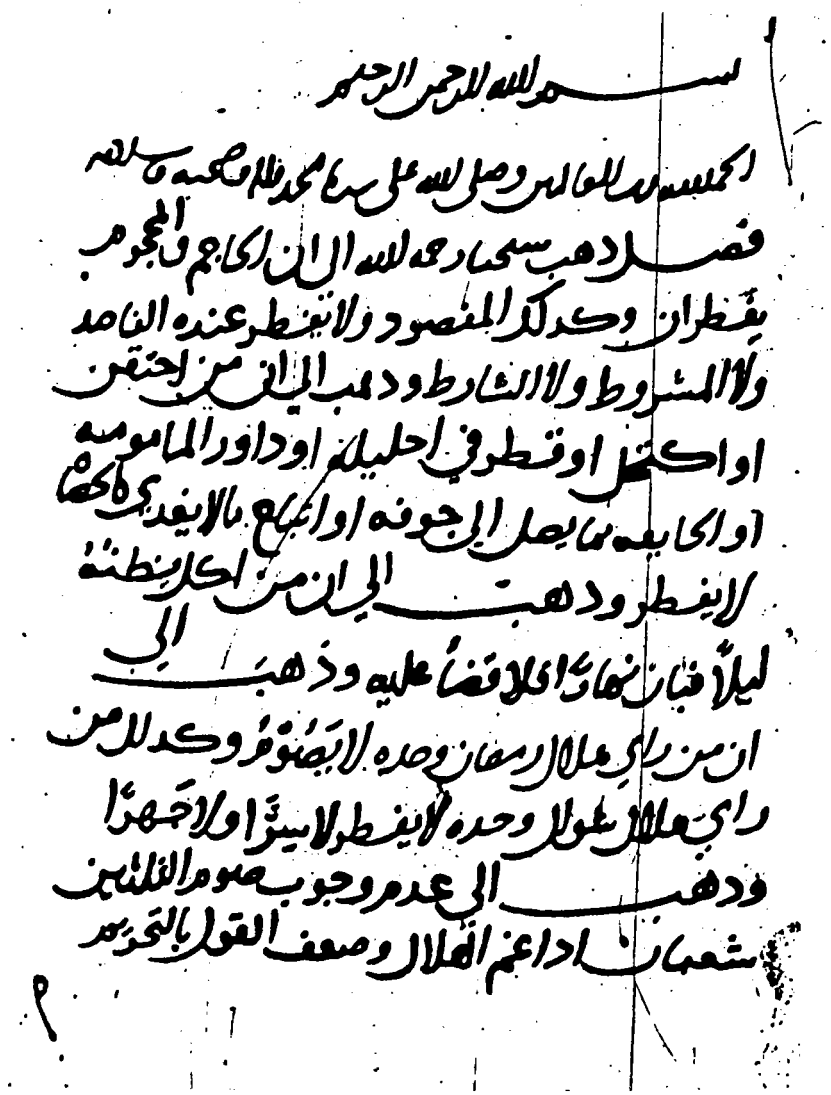

نموذج من النسخ الخطية: صورة من الورقة الأولى للجزء

بداية النص المحقق